

Validité de la clause compromissoire : nécessité impérative d'une désignation effective des arbitres ou de modalités précises de leur nomination (Cass. com. 2019)

Identification			
Ref 33532	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 632/3
Date de décision 18/02/2019	N° de dossier 2018/3/3/161	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Convention d'arbitrage, Arbitrage		Mots clés validité de la clause compromissoire, Second pourvoi en cassation, Nullité de la clause compromissoire, Modalités de désignation des arbitres, Irrecevabilité de la demande, Défaut de désignation de l'instance arbitrale, Défaut de base légale, Contestation de la validité de la clause compromissoire, Conditions générales et particulières du contrat, Clause compromissoire, Clause blanche, Cassation et renvoi, Assurance incendie, Arbitrage	
Base légale Article(s) : 315 - 317 - 327 - 345 - 359 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Non publiée	

Résumé en français

La Cour de cassation, saisie pour la seconde fois dans cette affaire, examinait un pourvoi contre un arrêt de la cour d'appel de commerce. Initialement, une première décision de cette même cour d'appel, qui avait également déclaré irrecevable l'action en indemnisation de l'assuré contre son assureur suite à un incendie, avait été cassée par la Cour de cassation (arrêt n° 3/313 du 24/06/2015).

Suite au renvoi, la cour d'appel avait de nouveau statué en déclarant la demande irrecevable, se fondant sur l'existence d'une clause compromissoire dans le contrat d'assurance et retenant que l'assuré avait reconnu avoir pris connaissance et accepté les conditions générales du contrat, y compris ladite clause.

La demanderesse au pourvoi, dans le cadre de ce second recours en cassation, persistait à soulever la violation des articles 315, 317 et 327 du Code de procédure civile, arguant de la nullité de la clause compromissoire. Elle soutenait que cette clause, figurant dans les conditions particulières du contrat d'assurance, ne désignait ni l'instance arbitrale, ni les arbitres, ni les modalités de leur désignation, contrevenant ainsi aux exigences de l'article 317 du Code de procédure civile. Elle rappelait également que, selon l'article 327 du même code, si le litige n'est pas soumis à l'instance arbitrale, le tribunal doit

déclarer la demande irrecevable, à moins que la nullité de la convention d'arbitrage ne soit manifeste.

Confirmant sa vigilance quant au respect des conditions de validité des clauses compromissoires, la Cour de cassation censure une nouvelle fois l'arrêt d'appel. Elle retient que la cour d'appel, en se bornant à constater l'acceptation par l'assuré de la clause compromissoire pour déclarer la demande irrecevable, n'a pas, malgré la précédente cassation, examiné les arguments de l'assuré contestant la validité de ladite clause au regard des dispositions de l'article 317 du Code de procédure civile. En omettant de vérifier si les conditions de nullité prévues par cet article étaient réunies, notamment l'absence de désignation de l'instance arbitrale ou de ses modalités de désignation, la cour d'appel n'a pas donné de base légale à sa décision.

Par conséquent, la Cour de cassation casse l'arrêt attaqué et renvoie l'affaire devant la même cour d'appel, autrement composée, pour qu'elle statue à nouveau conformément à la loi.

Texte intégral

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 09/01/2018 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ محمد بن مالك الرامي إلى
نقض القرار رقم 2093 الصادر بتاريخ 31/03/2016 في الملف عدد 5459 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء.
و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 سبتمبر 1974 كما وقع تعديله وتميمه؛
و بناء على الأمر بالتخلص والإبلاغ الصادر في 27/11/2019

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 18/12/2019

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهم و عدم حضورهم؛
و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد الصغير والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد العزيز أو بايك ؛

و بعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن الطالبة شركة (ك). رفعت دعوى أمام المحكمة التجارية بالرباط عرضت فيها أنه بتاريخ 04/04/2011 شب حريق بمقرها نتجت عنه أضرار وتلف بجميع الأجهزة المتواجدة به ، وأنها كانت تتوفّر على تأمين للحريق من طرف المطلوبة شركة التأمين (م.م). وأنها أشعرت هذه الأخيرة التي قامت بإجراء خبرة والتمسّت الحكم لها بتعويض مساق قدره 100.000,00 درهم مع إجراء خبرة. وبعد إجرائها، صدر الحكم القطعي بأداء المدعي عليها للمدعي مبلغ 2.611.000,00 درهم ورفض باقي الطلبات استئنفته المحکوم عليها، فقضت محكمة الاستئناف التجارية بإلغائه والحكم من جديد بعدم قبول الطلب بموجب قرار تم نقضه بقرار محكمة النقض عدد 3/313 بتاريخ 24/06/2015 في الملف عدد 1497/1/3 بتاريخ 2014/01/3.

بعلة « إن الثابت من وثائق الملف كما كانت معروضة على قضاعة الموضوع أن الطالبة قدمت دعواها بمقتضى مقالها الافتتاحي في مواجهة الشركة (م.م) للتأمين وهو الاسم المضمن في عقد التأمين الذي يربطها بالمطلوبة والمؤرخ في 11/03/2011، والذي جاء فيه أن اسم الطالبة باللغة العربية هو (م.م) للتأمين، وأن المطلوبة لما قاضتها بهذا الاسم تكون دعواها ضد ذي صفة وبعد الإحالـة قضـت المحكـمة بإـلغـاءـ الحـكمـ المـسـتأـنـفـ والـحـكمـ منـ جـديـدـ بـعـدـ بـعـدـ قـبـولـ الـطـلـبـ بـمـقـضـيـ قـرـارـهاـ المـطلـوبـ نقـضـهـ .

في شأن الوسيلة الفريدة :

حيث تتعنى الطاعنة على القرار خرق الفصول 315 و 317 و 327 و 345 و 359 من ق م ، وفساد التعليل الموازي لانعدامه ، والعدام السند القانوني ، بدعوى أنها نازعت في وجود عقد تحكيم مطابق للفصل 315 من ق م ، الذي يستوجب تحت طائلة البطلان تحديد موضوع النزاع وتعيين الهيئة التحكيمية أو التنصيص على طريقة تعينها . كما تمسكت بالفصل 317 من نفس القانون الذي ينص على تعين المحكمين وطريقة تعينهم . وأن شرط التحكيم الوارد ضمن الشروط الخاصة وليس الشروط النموذجية لعقد التأمين المبرم بين الطرفين التي لا تنص لا على تعين الهيئة التحكيمية أو المحكمين ولا على طريقة تعينهم مما يعد باطلا .

وتبقى بذلك الدعوى صحيحة وسليمة . وأن الفصل 327 من ق م ينص على أنه إذا كان النزاع لم يعرض على الهيئة التحكيمية وجب على المحكمة أن تصرح بعدم القبول ما لم يكن بطلان التحكيم واضحًا . غير أنه رغم ذلك اعتبرت المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أن الطاعنة لم تنازع في شرط التحكيم الباطل ولم تطبق (المحكمة) هذه القاعدة، فخرقت القانون مما يتquin معه التصريح بنقض قرارها .

حيث ألغت المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه الحكم المستأنف القاضي على الحكم المستأنف بالاداء وقضت من جديد بعدم قبول الدعوى ، مكتفية في تعليها لذاك بما جاءت به من « أنه بالاطلاع على الشروط الخاصة لعقد التأمين يتبيّن أن المنخوط صرح في أسفل الوثيقة بأنه توصل بنسخة من العقد مرفقة بالشروط النموذجية العامة ، وأنه علم ووافق عليها ، خاصة تلك المتعلقة منها بشرط التحكيم . وإنه خلافا لما تمسكت به المستأنف عليها من كون الطاعنة لم تدل بالوثيقة الحاملة لشرط التحكيم ليتأتى مراقبة احترام الشرط لمقتضيات الفصل 317 من ق م فإنه ما دامت لم تنازع في الاتفاق على شرط التحكيم، وما دامت إرادة الطرفين اتجهت في حالة وجود خلاف حول العقد إلى عرض النزاع على محكم وتفعيل الشرط المتفق عليه ، وأنه أمام جدية الدفع المثار يتquin إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بعدم قبول الطلب ». دون أن تناقش ما تمسكت به الطالبة أمامها من مخالفة الشرط التحكيمي لمقتضيات الفصل 317 من ق م بسبب عدم تعين الهيئة التحكيمية أو تحديد طريقة تعينها، وتتأكد على ضوء ذلك من توفر شروط البطلان المقررة بمقتضى الفصل المذكور من عدمه ، فجاء قرارها غير مرتكز على أساس ، مما يتquin معه التصريح بنقضه .

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الملف إلى نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالته الملف إلى نفس المحكمة المصدرة له للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي مترکية من هیأة أخرى وتحمیل المطلوب المصاريف.